



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2017



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
كانون أول 2016

©كانون أول، 2016 .

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2016. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2017.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2409922 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

1	(أ) تمهيد
1	(ب) تشخيص حالة الاقتصاد خلال الفترة 2014-2015
2	(ج) تقديرات النمو للعام 2016
4	(د) تنبؤات سلطة النقد في العام 2017
4	1. تنبؤات النمو
7	2. تنبؤات التضخم
7	(هـ) تحليل المخاطر (الصددمات)
11	ملحق تنبؤات سلطة النقد في العام 2017

(أ) تمهيد

تشير المعطيات المتاحة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني وبالرغم من تحقيقه معدلات نمو تقارب الـ 3% سنوياً خلال السنوات القليلة الأخيرة، إلا أن هذه المعدلات ما زالت تتخذ إتجاهاً تباطوياً. ويعزى هذا التباطؤ الى مجموعة من العوامل أبرزها: (1) استمرار حالة عدم اليقين والجمود السياسي والانقسام بين شطري الوطن؛ (2) الاجراءات والقيود والمعوقات الإسرائيلية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين؛ (3) ضعف القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بالاقتصاد الوطني؛ (4) استمرار الاستيطان وتقييد النشاط الاقتصادي في المناطق المسماة (ج) من الضفة الغربية؛ (5) استمرار حصار وإغلاق قطاع غزة من قبل الجانب الاسرائيلي، وإغلاق معبر رفح وتأثير ذلك على حركة التبادل التجاري ومجمل النشاط الاقتصادي في القطاع.

أما بالنسبة لآفاق الاقتصادية، ورغم من بعض الإصلاحات التي نُفذت خلال العام 2016 في مجالات عدة مثل تعزيز الإدارة الضريبية، وتكثيف الحوار مع الجانب الإسرائيلي بشأن حجم وضمان تدفق إيرادات المقاصة، وإطلاق وزارة المالية لبرنامج تمويل مستحقات الموردين للحكومة من خلال اصدار سندات الاذن قصيرة الامد. إلا أن المتوقع أن يظل الوضع العام خلال العام 2017 محكوماً بعدم اليقين السياسي والاقتصادي.

(ب) تشخيص حالة الاقتصاد خلال الفترة 2014-2015

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015 بعض التعافي بعد التراجع الذي شهده في العام 2014، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.5%، مقارنة مع انكماش بنسبة -0.2% في عام 2014. وكان العام 2015 قد شهد العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية، وخصوصاً في الربعين الأول والأخير من العام، حيث قامت إسرائيل بوقف تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام. أما في الربع الأخير من نفس العام، فقد شهدت الضفة الغربية تطورات سياسية وأمنية تمثلت بالهبة الجماهيرية كرد فعل على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتفاقم الاستيطان وانسداد الأفق السياسي. وعلى الرغم من تلك التقلبات جاء هذا التعافي في الأداء الاقتصادي عام 2015 كنتيجة متوقعة لعودة الاقتصاد للنمو بعد فترة أعقبت حرب إسرائيلية مدمرة على قطاع غزة عام 2014 التي نما اقتصادها بحوالي 6.8% عام 2015 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 15.1% عام 2014. في المقابل، أثرت الاحداث التي شهدتها الضفة الغربية على أدائها الاقتصادي، فتباطأ نموها إلى 2.5% عام 2015 مقارنة مع 5.3% عام 2014.

ونتيجة للتحسن الذي شهده العام 2015، نما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% ليبلغ 1,746 دولار، مقارنة بتراجع بلغت نسبته 3.1% في العام 2014.

غير أن هذا التحسن في النمو لم يكن له ذلك التأثير الإيجابي القوي على سوق العمل الفلسطيني، حيث انخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل طفيف، من 26.9% في العام 2014 إلى 25.9% في العام 2015. وعلى صعيد الضفة الغربية، فقد تراجع معدل البطالة من 17.7% عام 2014 إلى 17.3% في عام 2015. أما بالنسبة لقطاع غزة فبعد أن وصل معدل البطالة إلى مستويات قياسية (43.9%) خلال عام 2014 جراء الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع، عاد للإنخفاض ليصل إلى 41.1% خلال العام 2015. ومع ذلك لا يزال هذا المعدل يعتبر مرتفعاً جداً، نتيجة لبطء عملية إعادة الاعمار من جهة، واستمرار الحصار المفروض على القطاع منذ العام 2007 من جهة أخرى.

ومن منظور الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ تحسن كافة مكونات الطلب الكلي الحقيقي خلال العام 2015 (باستثناء صافي الصادرات)، حيث تحسن الاستهلاك النهائي بحوالي 4.2% مقارنة مع 3.6% خلال العام 2014 متأثراً بتحسن الاستهلاك الخاص والعام على حدٍ سواء وبنسبة 4.6% و 2.9% على الترتيب مقارنة مع تحسن نسبته 3.5% و 3.7% على الترتيب خلال العام 2014. كما ارتفع إجمالي الاستثمار بحوالي 18.3% مقارنة مع تراجع بنسبة 13.9% في العام 2014، فظل معدل الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني متواضعاً. وفي المقابل تراجع صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) بحوالي 13.6% مقارنة مع انخفاض بنسبة 1.4% في العام 2014. وجاء هذا التراجع نتيجة لنمو الصادرات بنسبة 7.9% خلال العام 2015، مقارنة مع نمو بنسبة 9.6% في العام 2014، مقابل نمو الواردات بنحو 5.2% في العام 2015 مقارنة مع 4.1% في العام 2014.

ومن ناحية أخرى، أظهرت بيانات الأسعار في فلسطين، تباطؤاً في نموها خلال العام 2015، حيث بلغ معدل التضخم 1.4% مقارنة مع 1.7% خلال العام 2014. ويأتي هذا التدني في معدلات التضخم نتيجة لانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع، وخصوصاً النفط والغذاء اللذان يشكلان الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني.

(ج) تقديرات النمو للعام 2016

بدأت ملامح عودة النمو المتسارع في الاقتصاد الفلسطيني جلية مطلع العام 2016، فبعد تباطؤ وجزير في الربع الأخير من عام 2015، حيث شهد الناتج المحلي الحقيقي خلال الربع الأول 2016 ارتفاعاً بنحو 8.0% على

أساس سنوي، جراء تسارع النمو في الضفة الغربية في ظل استقرار سياسي واقتصادي نسبي ليبلغ معدل النمو فيها 4.2%، مقابل 1% في الربع السابق. في حين حدث تباطؤ طفيف في قطاع غزة خلال هذا الربع على الرغم من استمرار تدفق المواد الخام الى غزة ليبلغ معدل النمو فيه 21.1%، مقابل 24.2% في الربع السابق.

ومع ذلك جاءت تطورات سوق العمل مخالفة للتوجه المتوقع في ظل تسارع النمو، فعادت معدلات البطالة للارتفاع في فلسطين وصولاً إلى 26.6% مقابل 25.8% في الربع السابق، وذلك نتيجة لارتفاعها في قطاع غزة من 38.4% إلى 41.2%، مقابل انخفاضها في الضفة الغربية من 18.7% إلى 18.0% خلال فترة المقارنة.

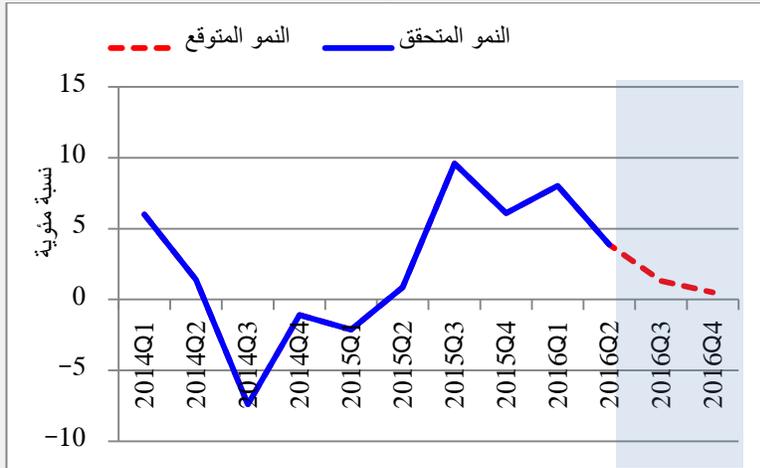
كما شهد الربع الأول نمواً ملموساً في إيرادات الحكومة الفلسطينية على الرغم من الانخفاض الكبير في المساعدات الخارجية مقارنة مع الربع المناظر، قابله ارتفاع أقل في النفقات جاء غالبية من النمو الحاد في نفقات الأجور، وأسفرت المحصلة النهائية عن تحقيق فوائض في كل من الرصيد الجاري والرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات، وذلك بعد عجوزات هائلة في الربع السابق.

غير أن بوادر هذا الانتعاش في الاقتصاد الفلسطيني لم تدم طويلاً في ظل تراجع الاستثمار وتباطؤ نشاط الإنشاءات، لا سيما في غزة التي شهدت قيوداً مشددة على تدفق المواد الخام خلال الربع الثاني. فعادت معدلات النمو للتباطؤ في الربع الثاني 2016، حيث شهد الناتج المحلي الحقيقي نمواً بنحو 3.9% على أساس سنوي، وذلك نتيجة لتباطؤ النمو في الضفة الغربية الى 3.3%، وتباطؤ النمو أيضاً بشكل ملموس في قطاع غزة ليصل الى 5.8% مقارنة مع الربع السابق. وقد انعكست هذه التطورات على سوق العمل، إذ عادت معدلات البطالة في فلسطين للارتفاع مجدداً وصولاً إلى 26.9%، نتيجة لارتفاعها في الضفة الغربية إلى 18.3% وارتفاعها في قطاع غزة الى 41.7%.

كما شهد الربع الثاني أيضاً انخفاضاً ملحوظاً في إيرادات الحكومة الفلسطينية على خلفية تراجع تحويلات المقاصة والمساعدات الخارجية مقارنة مع الربع المناظر، وما قابله من ارتفاع في النفقات جراء النمو في نفقات غير الأجور. فكانت المحصلة النهائية عجز في كل من الرصيد الجاري والرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات، وذلك بعد فوائض ملموسة في الربع الاول.

أما بخصوص النصف الثاني من عام 2016، فتشير تقديرات سلطة النقد إلى استمرار تباطؤ نشاط الاقتصاد الفلسطيني، حيث ستكون نسبة النمو المقدر على أساس سنوي في حدود 1.3% في الربع الثالث، ونحو 0.5% في

شكل 1: معدلات النمو الحقيقي والمتوقع، 2014-2016



الربع الرابع من العام، متأثرة بتراجع عدة مؤشرات أهمها انخفاض حجم الصادرات وارتفاع معدل البطالة وانخفاض عدد العمال في إسرائيل إلى جانب تباطؤ النمو المتوقع في الاقتصاد الإسرائيلي.

وبناءً على ما سبق، وبالاستناد إلى العديد من المؤشرات القيادية المستخدمة من قبل سلطة النقد في تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وأهمها مؤشر سلطة

النقد لدورة الأعمال (PMABCI)، ومؤشرات قطاع الإنشاءات والقطاع الخارجي، والمؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، فإن تقديرات سلطة النقد لمجمل أداء النشاط الاقتصادي للعام 2016 تشير إلى نمو حقيقي متوقع بنسبة 3.3% مقارنة مع نمو بنحو 3.5% في عام 2015.

ويعزى هذا التباطؤ في النمو المُقدّر خلال العام 2016 إلى استمرار حالة عدم اليقين السياسي في ظل توقف عملية المفاوضات، والبطء في عملية إعادة إعمار قطاع غزة. إضافة إلى تباطؤ معدل النمو في الاقتصاد الإسرائيلي خلال عام 2016 وفقاً لتقديرات لبنك إسرائيل، والتي لفت بظلالها على النمو في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للترابطات الاقتصادية بين الطرفين وخاصة في مجال التجارة والعمالة. وقد أسهم هذا التباطؤ في معدل النمو في زيادة الركود في مستويات نصيب الفرد من الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

(د) تنبؤات سلطة النقد في العام 2017

1. تنبؤات النمو

تضمنت تنبؤات سلطة النقد للأداء الاقتصادي، التنبؤ بأهم التطورات على المتغيرات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2017 (السيناريو الأساس)¹، مع تحليل لمخاطر الصدمات المختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة

¹ استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة (مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والأجور). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

(السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية والسلبية على الأداء الاقتصادي. آخذين بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأي تغير في البيانات الفعلية المتعلقة بالسنوات السابقة من مصادرها الرسمية، وأهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية.

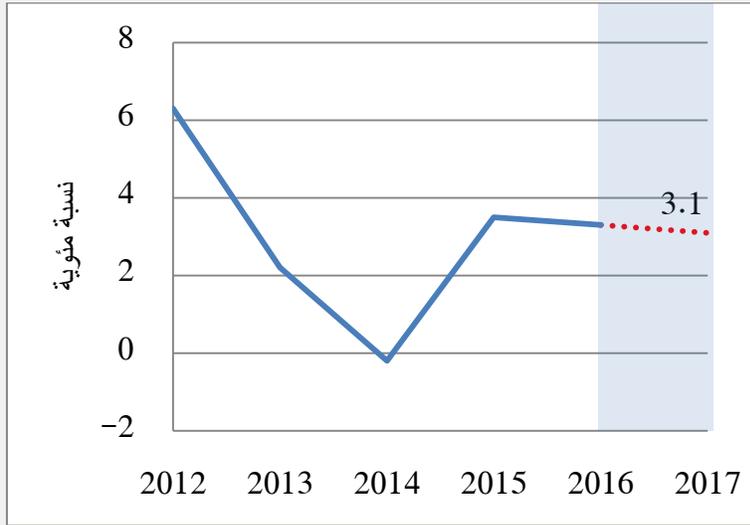
وقد بنيت التنبؤات الأساسية لأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2017، بالاستناد إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية (السيناريو الأساس)، وتداعياتها على الحالة الاقتصادية وهي:

- بقاء الأوضاع السياسية والأمنية على حالها دون تغير يذكر، وخصوصاً فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المعابر وحرية الحركة والتنقل والنفاذ، وزيادة عدد العملة الفلسطينية في إسرائيل بنفس معدل زيادتها في العام السابق تقريباً، مع استمرار عملية إعادة إعمار قطاع غزة على النسق الذي كانت عليه في عام 2016.
- استمرار الحكومة الفلسطينية بإتباع سياسة النقشف المالي وترشيد نفقاتها الجارية، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغيرات تذكر عند نفس مستوياتها في العام السابق.
- استمرار الانخفاض في وتيرة تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة وبقيمة تصل إلى حوالي نصف مليار دولار أمريكي خلال عام 2017.
- وصول ما يزيد على مليار دولار أمريكي كتحويلات للقطاع الخاص من الخارج خلال عام 2017.
- زيادة القروض الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين للقطاع الخاص بنسبة 15% عما كانت عليه في العام 2016.
- ارتفاع معدل تكلفة الاستيراد (معدل التضخم وأسعار الصرف لدى الشركاء التجاريين) بنسبة 2.8%.
- زيادة الوزن الترجيحي لمعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين الرئيسيين لفلسطين بنسبة 3%.

وبالاستناد إلى هذه الافتراضات، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2017 بنسبة 3.1% ليبلغ حوالي 8,221 مليون دولار، مقارنة مع نمو بنحو 3.3% خلال عام 2016². ومن المتوقع أن ينعكس هذا النمو على الدخل الفردي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج

² وفقاً لتقديرات سلطة النقد وتقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الصادر في شهر آب 2016.

شكل: 2 تنبؤات النمو في العام 2017



المحلي الإجمالي الحقيقي)، ليرتفع بنسبة 0.8%، مقارنة مع نمو بنحو 1.0% في عام 2016 (ليصل إلى 1,776 دولار أمريكي). ومن المتوقع أن يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2017 وكما هو عليه الحال في العام السابق مدعوماً بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك الخاص الممول من خلال زيادة

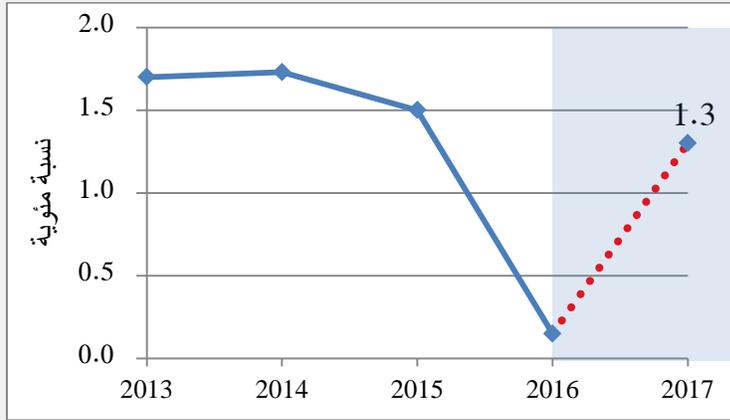
التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي وتراكم المتأخرات، إلى جانب زيادة إجمالي الاستثمار، وخصوصاً المتأتي من عملية إعادة إعمار قطاع غزة على الرغم من تباطؤها.

ومن المتوقع أيضاً أن تنمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 3.2% خلال عام 2017 لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى حوالي 79%. في المقابل من المتوقع أن تنمو القيمة المضافة للقطاع العام بنسبة 2% لتتخفف مع ذلك مساهمتها إلى حوالي 21%. كما تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن ينمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي بنسبة 4.1% خلال عام 2017 (3.7% للاستهلاك الخاص، و5.7% للاستهلاك العام)، لترتفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 119.5% خلال عام 2017 (الأمر الذي سيتسبب في زيادة الواردات). مقابل ارتفاع طفيف في الإنفاق الاستثماري الكلي بنحو 0.8%، ليشكل ما نسبته 20.9% من الناتج المحلي الإجمالي. أما على مستوى القطاع الخارجي الفلسطيني، فتشير التنبؤات إلى أنه من المتوقع أن تنمو الصادرات بنسبة 2.2%، مقابل نمو الواردات بنسبة 3.6% والتي ترتبط زيادتها بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك. وبالتالي ستعكس هذه التغيرات في كل من الصادرات والواردات بصورة تزايد عجز الميزان التجاري بنحو 4.4%، أو ما نسبته 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2017. ومن غير المتوقع أن يكون لهذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تأثير إيجابي كبير على زيادة فرص العمل والتشغيل، وبالتالي من المتوقع استمرار ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين إلى لتصل حوالي 27.6% من إجمالي القوى العاملة في العام 2017.

2. تنبؤات التضخم

تشير تنبؤات سلطة النقد³ إلى ارتفاع وتيرة نمو الأسعار خلال العام 2017، ليبلغ معدل التضخم المتوقع على مستوى العام ككل نحو 1.3% في المتوسط، مسجلاً ارتفاعاً عن معدله في العام 2016 البالغ حوالي 0.2%. وتأتي هذه التنبؤات في ظل التوقعات التي تشير إلى ارتفاع تكلفة الواردات

شكل 3: تنبؤات التضخم في العام 2017



بنحو 1.8%، مع نمو أسعار الغذاء العالمي ولكن بوتيرة أقل (نحو 1.3%) خلال عام 2017.

(هـ) تحليل المخاطر (الصددمات)

بعيداً عن الأخطاء الإحصائية التي قد تتجم عن استخدام النماذج الرياضية في عملية التنبؤ، يبقى عدم اليقين المرتبط بالعديد من العوامل يلوح في الأفق، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة عالية المخاطر (داخلية وخارجية)، والتي تعتبر مسؤولة عن العديد من الهزات والصددمات التي يمكن أن تؤثر في الأداء الاقتصادي، من خلال تأثيرها على أنماط الاستهلاك، وحركة التجارة والاستثمار.

وفي هذا السياق، تبقى توقعات النمو المتتباهاً من قبل سلطة النقد خلال العام 2017 عرضة لبعض الصددمات المحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة، سواء كانت صددمات إيجابية أو سلبية، وتنعكس آثارها وتداعياتها في العديد من المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد.

وبافتراض تعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل)، تتمثل في حدوث تحسن جدي في المسار السياسي والوضع الأمني ومفاوضات السلام والمصالحة الفلسطينية، وتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، والشروع في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية والإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاق عن قطاع

³ تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Cointegration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

غزة، إلى جانب تخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل عام، وزيادة عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل. إضافة إلى زيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج عن معدلاتها السنوية.

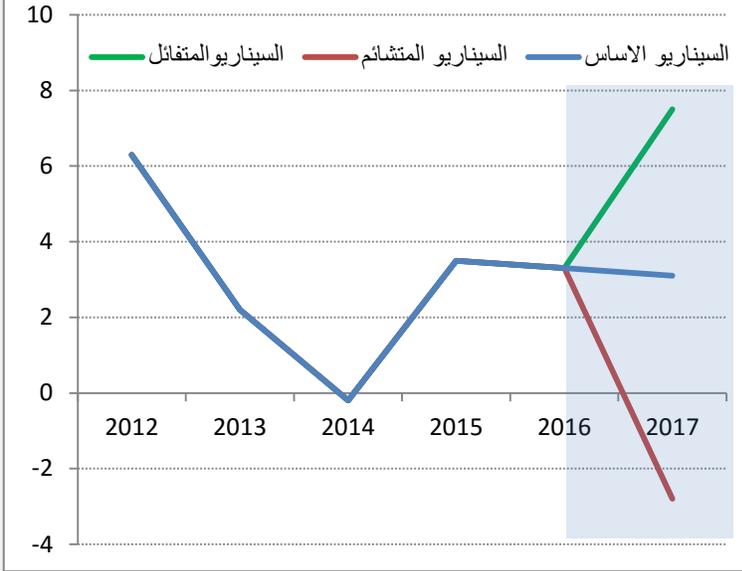
ففي ظل هذه الافتراضات، فإن تنبؤات سلطة النقد تشير إلى أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 7.5%، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 8,572 مليون دولار، وأن يرتفع الدخل الفردي الحقيقي بنسبة 5.1%، ليبليغ 1,852 دولار أمريكي. إلى جانب نمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 7.8% ليرتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 79.3%، وكذلك نمو القيمة المضافة للقطاع العام بنسبة 6.4% مع انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 20.7%. كما يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثير إيجابي على معدلات البطالة، بانخفاضها إلى حوالي 25.5% من إجمالي القوى العاملة.

وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أيضاً أن ينمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي بحوالي 7.7% (5.5% للاستهلاك الخاص، و15.7% للاستهلاك العام) وأن تتخفض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 118.6%. وكذلك نمو الإنفاق الاستثماري الكلي بحوالي 11.3% لتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.3%. كما تشير التنبؤات إلى نمو الصادرات بحوالي 13.7%، مقابل نمو أقل في الواردات بنحو 11.4%، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بنحو 10.2%، وبالتالي ارتفاع نسبة هذا العجز إلى حوالي 40.9% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2017.

وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال والتجارة، وتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب. بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، وتوقف عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، فإن تنبؤات سلطة النقد تشير إلى مزيد من التردّي في الأوضاع الاقتصادية، إذ من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد في هذه الحالة بنسبة -2.8% (شكل 4)، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 7,751 مليون دولار.

شكل 4: المخاطر المحتملة على النمو في العام 2017



ويتوقع أن ينعكس ذلك على الدخل الفردي الحقيقي، ليتراجع بنسبة 4.9%، ولينخفض إلى حوالي 1,675 دولار أمريكي. ومن المتوقع وفقاً لهذا السيناريو تراجع النمو في القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة -5.1% خلال عام 2017 لتتخفف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الانتاج لتبلغ 78.1%. وكذلك تراجع النمو في القيمة المضافة للقطاع العام

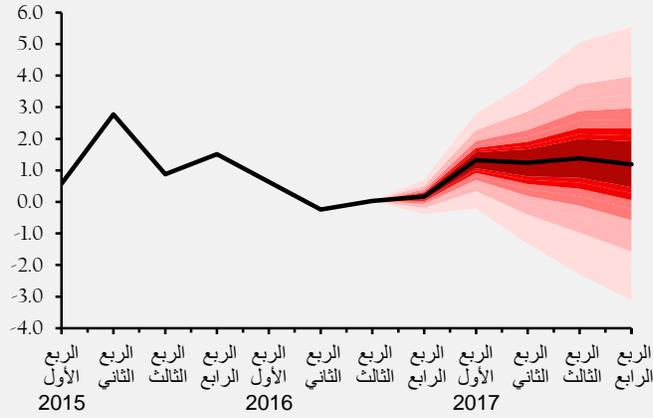
بنسبة -1.2% خلال هذا العام، مع ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الانتاج لتصل ما نسبته 21.9%. كما يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثير سلبي ملحوظ على معدلات البطالة، بارتفاعها إلى حوالي 31.2% من إجمالي القوى العاملة في العام 2017.

وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أيضاً تراجع الإنفاق الاستهلاكي الكلي بحوالي -1.2% (-1.7% للاستهلاك الخاص، و0.7% للاستهلاك العام) لتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 120.3%. إلى جانب تراجع الإنفاق الاستثماري الكلي بنحو -13.3% وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليشكل ما نسبته 19.1%.

وعلى مستوى القطاع الخارجي، تشير التنبؤات إلى تراجع الصادرات بحوالي -13.8%، مقابل تراجع الواردات بنحو -7.2%، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع عجز الميزان التجاري بنحو -3.8%، وبالتالي انخفاض عجز الميزان التجاري إلى حوالي 39.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2017.

أما بخصوص مخاطر التضخم، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الأسعار العالمية (خاصة الغذاء والمحروقات)، بالإضافة إلى التغيرات في معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين، وعلى وجه التحديد إسرائيل. كما تعتمد مخاطر التضخم في فلسطين من جهة أخرى، على الصدمات الداخلية المحتملة التي يمكن أن تؤثر في حجم الطلب المحلي في فلسطين. والشكل (5) يوضح المخاطر المحتملة على تنبؤات معدل التضخم في

شكل 5: المخاطر المحتملة على التضخم في العام 2017



فلسطين خلال العام 2017. من الجدير بالذكر أن نطاق النتائج المحتملة واسع كما يبدو جلياً في الأشكال (4، 5)، مما يعكس بطبيعة الحال درجة عدم اليقين في التنبؤات بسبب المخاطر المحتملة الحدوث والمشار إليها سابقاً. وتوضّح هذه الأشكال معدلات النمو ومعدلات التضخم المتوقعة بحسب أرجحية حدوثها. فعلى سبيل المثال، كلما كان اللون في الشكل (5) أكثر قتامة، ازدادت فرص تحقق معدل التضخم، والعكس إذا ما كان اللون أقل قتامة.

ملحق تنبؤات سلطة النقد في العام 2017

تنبؤات عام 2017			2016	2015	2014	2013	
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	السيناريو الأساس	تقديرات *	بيانات فعلية			
معدل التغيير السنوي (%)							
2.8-	7.5	3.1	3.3	3.5	0.2-	2.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
4.9-	5.1	0.8	0.9	0.5	3.1-	0.8-	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
5.1-	7.8	3.2	5.4	1.7	3.5-	1.8	القيمة المضافة للقطاع الخاص
1.2-	6.4	2.0	3.3	0.3	2.9	5.3	القيمة المضافة للقطاع العام
31.2	25.5	27.6	27.3	25.9	26.9	23.4	معدل البطالة
--	--	1.3	0.2	1.4	1.7	1.7	معدل التضخم
1.2-	7.7	4.1	2.7	4.2	3.6	3.5-	إجمالي الاستهلاك
0.7	15.7	5.7	3.8	2.9	3.7	1.6-	الاستهلاك العام
1.7-	5.5	3.7	2.2	4.6	3.5	4.0-	الاستهلاك الخاص**
13.3-	11.3	0.8	2.5	18.3	13.9-	4.2	إجمالي الاستثمار
3.8-	10.2	4.4	1.3	13.6	1.4	11.6-	صافي الصادرات من السلع والخدمات***
13.8-	13.7	2.2	1.2	13.7	9.6	3.3	إجمالي الصادرات
7.2-	11.4	3.6	1.3	13.6	4.1	7.2-	إجمالي الواردات
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
120.3	118.6	119.5	118.3	119.0	118.2	113.9	إجمالي الاستهلاك
28.2	29.3	27.9	27.2	27.1	27.2	26.2	الاستهلاك العام
92.1	89.3	91.6	91.1	91.9	90.9	87.7	الاستهلاك الخاص
19.1	22.3	20.9	21.5	21.7	19.0	22.0	إجمالي الاستثمار
39.5-	40.9-	40.4-	39.9-	40.7-	37.1-	36.5-	صافي الصادرات من السلع والخدمات
18.7	22.3	20.9	21.1	21.5	19.6	17.8	إجمالي الصادرات
58.2	63.2	61.3	61.0	62.2	56.6	54.3	إجمالي الواردات
0	0	0	0	0	0.1-	0.6	صافي السهو والخطأ
بنود تذكيرية							
7751	8572	8221	7974	7721.7	7463.4	7,477.0	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)
1675	1852	1776	1762	1746	1737.4	1,793.3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
--	--	3.85	3.84	3.88	3.58	3.61	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع في عجز الميزان التجاري

